إقتصاد

لبنان يدخل مرحلة الإنكشاف الشامل الخوري: نزوح يتفاقم وتحويلات تتراجع ودولة تتفكك

يواجه لبنان في خضم التصعيد العسكري، وفي لحظة يتقاطع فيها الانهيار الداخلي مع العواصف الاقليمية، ازمة يبرز فيها البعد الاجتماعي بوصفه الاكثر هشاشة وتأثرا. فلبنان، الذي اعتمد لسنوات على تحويلات مغتربيه، لا سيما في دول الخليج، يواجه اليوم خطر تآكل هذا المورد الحيوي مع تصاعد التوترات الاقليمية

مع اي اهتزاز في اسواق العمل الخليجية او تقليص للعمالة الاجنبية، تتراجع التحويلات التي شكلت ركيزة اساسية لصمود الاسر. في المقابل، تتعمق الازمة داخل البلاد مع ارتفاع البطالة وتدهور الخدمات، مما يضع المجتمع اللبناني امام معادلة قاسية.

"الامن العام" التقت الاكاديمي الاول في دائرة العلاقات الخارجية للجامعة الاميركية للتكنولوجيا الدكتور بيار الخوري.

■ كيف تؤثر الحرب في الجنوب اللبناني ومنطقة الخليج العربي على الوضع الجيوسياسي في لبنان؟

□ يشكل شهر آذار نقطة تحول تاريخية في الجيوسياسية المعاصرة في منطقة الشرق الاوسط، اذ انتقلت المنطقة من حالة التوتر الى صدام اقليمي، تورطت فيه قوى دولية الى جانب قوى اقليمية. اما لبنان، الذي كان يحاول لملمة جراحه بعد سنوات من الانهيار الاقتصادي، وكذلك بعد حرب عام 2024، فان هذه الازمة تضعه امام تحد وجودي، يتقاطع فيه التصعيد العسكري مع انهيار اقتصادي، اضافة الى ازمة نزوح قد تكون من الاكبر في تاريخه الحديث. تندرج هذه الرؤية ضمن إطار تحليل اوسع للمخاطر الجيوسياسية المرتبطة بلبنان، بما يشمل التصعيد العسكري، التداعيات الاقتصادية، والتحولات في بنية الدولة اللبنانية.

الاكاديمي الاول في دائرة العلاقات الخارجية للجامعة الاميركية للتكنولوجيا الدكتور بيار الخوري.

التحويلات من الخليج في دائرة الخطر

■ قبل الحرب كانت هناك مؤشرات اقتصادية ايجابية نسبيا، ماذا تغير؟

□ قبل اندلاع الحرب في 28 شباط، كانت تقارير دولية، منها تقارير البنك الدولي، تشير الى انتعاش هش مع توقع نمو بنسبة 4%، مدفوعا بالاستهلاك وتحسن السياحة. لكن مع اندلاع الحرب، تحولت هذه التوقعات الى انكماش حاد، مع خسارة تقدر بنحو 1.35 مليار دولار شهريا من الناتج المحلي، وقد تصل الى 16 مليار دولار سنويا اذ استمر النزاع. تضررت القطاعات الانتاجية الاساسية كالزراعة والسياحة والصناعة، فيما قدرت خسارة الثروة الوطنية بنحو 11 مليار دولار خلال ثلاثة اشهر، مع تدمير مساحات واسعة تهدد الامن الغذائي.

■ هل يمكن اعتبار ما يواجهه لبنان اليوم من ازمة نزوح وجودية تتجاوز الازمات التقليدية التي مر بها سابقا؟

□ يشهد لبنان موجة نزوح غير مسبوقة حيث نزح نحو مليون شخص خلال ايام، اي ما يعادل نحو 20% من السكان. وتشير بيانات منظمات دولية الى ان واحدا من كل عشرة اطفال أصبح نازحا مع نحو 200 الف طفل يواجهون مخاطر نفسية، تعليمية، واجتماعية كبيرة. وقد تحولت 277 مدرسة الى مراكز ايواء مما عطل العملية التعليمية، في ظل ضعف البنى التحتية للتعليم من بعد. كما تعاني مراكز الايواء من اكتظاظ شديد، مما يرفع مخاطر العنف، خصوصا ضد النساء والفتيات. ويزداد الوضع تعقيدا مع وجود نحو 1.1 مليون لاجئ سوري في لبنان، الى جانب اللاجئين الفلسطينيين، في بلد يعاني اصلا من محدودية الموارد. كما غادر نحو 500 ألف شخص البلاد، مما يفاقم الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية.

■ ماذا عن استهداف البنى التحتية؟

□ استهدفت العمليات العسكرية البنى التحتية بشكل مباشر، لا سيما الجسور، مما ادى الى عزل مناطق بأكملها وقطع طرق الامداد. كما تضررت شبكة الكهرباء، وانقطعت التغذية عن مناطق عدة، مع ارتفاع كلفة المولدات بنحو 50%.

■ هل تستطيع الدولة ادارة هذا الوضع؟

□ تحاول الدولة الحفاظ على الحد الادنى من الاستقرار، مع التأكيد على تنفيذ القرار 1701، لكنها تواجه تحديات كبيرة في ظل الواقع العسكري المعقد. كما يتركز الجهد الرسمي على ابقاء قنوات التواصل مع المجتمع الدولي مفتوحة لضمان تدفق المساعدات. كما تواصل الحكومة التواصل مع صندوق النقد وفريق البنك الدولي، رغم ان مفاوضات الاصلاح الهيكلي تأثرت بسبب ظروف الحرب والسياسات المعقدة القائمة منذ فترة قبل اندلاع النزاع. ◄

مقال

كيف تضرب الحرب اقتصادًا منهكًا أصلاً؟

في بلد لم يلتقط انفاسه بعد من انهيار مالي غير مسبوق، تأتي الحرب الدائرة في المنطقة لتدفع الاقتصاد اللبناني الى حافة اختبار جديد، اشد قسوة وتعقيدا. فلبنان، الذي يقوم اقتصاده على الاستيراد وتدفقات العملات الاجنبية من الخارج، يجد نفسه مكشوفا بالكامل امام صدمات الطاقة العالمية، في لحظة يعاني فيها من تآكل العملة، غياب الاصلاحات، وانهيار الثقة.

تبدأ القصة من الطاقة، حيث يستورد لبنان أكثر من 95% من حاجته من المحروقات، مما يجعله من اكثر الاقتصادات هشاشة. في السنوات الاخيرة، تراوحت فاتورة استيراد الطاقة بين 4 و6 مليارات دولار سنويا، الا ان اي زيادة بمقدار 10 دولارات في سعر برميل النفط تعني عمليا اضافة ما يقارب نصف مليار دولار. هذه الارقام، وفق تقديرات البنك الدولي، لا تعكس مجرد عبء مالي، بل تشكل عاملا ضاغطا على كامل التوازنات الاقتصادية.

لا تتوقف التداعيات عند حدود الارقام، بل تتسلل سريعا الى حياة اللبنانيين اليومية. فارتفاع اسعار المحروقات ينعكس مباشرة على كلفة النقل والكهرباء، خصوصا في ظل الاعتماد شبه الكامل على المولدات الخاصة، مما يؤدي الى موجات تضخم جديدة تضرب القدرة الشرائية المنهكة اصلا. وتشير بيانات صندوق النقد الدولي الى ان لبنان سجل واحدا من اعلى معدلات التضخم في العالم منذ عام 2019، مع ارتفاع تراكمي تجاوز 500%، فيما بقيت الاجور شبه جامدة، مما يعني أن غالبية السكان دخلوا فعليا في دائرة الفقر.

كما تتحول المشتقات النفطية من مجرد سلعة الى عنصر ضغط يومي. فلبنان يعتمد بالكامل على استيراد البنزين والديزل، واي اضطراب في الاسواق العالمية يترجم فورا في الداخل عبر ارتفاع الاسعار او حتى خطر النقص. القطاعات الاكثر تأثرا ليست فقط النقل، بل الزراعة والصناعة ايضا، حيث ترتفع كلفة الانتاج مباشرة، مما ينعكس على اسعار الغذاء والسلع الاساسية. ويزداد الوضع تعقيدا مع ارتفاع اسعار الاسمدة المرتبطة بالغاز، مما يهدد الانتاج الزراعي المحلي.

في موازاة ذلك، تبقى التحويلات المالية من المغتربين مثابة شريان الحياة للاقتصاد اللبناني، اذ تتراوح بين 6 و7 مليارات دولار سنويا، اي اكثر من 30% من الناتج المحلي. غير ان هذا المصدر الحيوي ليس في منأى عن تداعيات الحرب، اذ قد يشهد تقلبات تبعا لأوضاع الدول التي يعمل فيها المغتربون. كما تبقى هذه التحويلات عامل استقرار هش، لا يمكن التعويل عليه كبديل من اصلاحات بنيوية غائبة. ومع تصاعد المخاطر الجيوسياسية، تتجه الرساميل العالمية نحو الاصول الآمنة، تاركة الاقتصادات الهشة مثل لبنان في مواجهة مصيرها. ويؤكد صندوق النقد الدولي ان اي صدمة خارجية اضافية، كالحرب الحالية، من شأنها ان تؤخر التعافي لسنوات.

كل ذلك يتقاطع مع واقع نقدي شديد الهشاشة. فالليرة اللبنانية فقدت أكثر من 98% من قيمتها منذ عام 2019، فيما يقدر الدين العام بأكثر من 170% من الناتج المحلي. ومع ارتفاع اسعار الطاقة عالميا، يزداد الطلب على الدولار لتمويل الاستيراد، مما يضع ضغوطا اضافية على سعر الصرف ويهدد بموجة جديدة من التدهور النقدي.

لكن الصورة ستصبح أكثر قتامة إذا ما طالت الحرب. ففي هذا السيناريو، قد يشهد لبنان ارتفاعا اضافيا في معدلات التضخم قد يتجاوز 200% سنويا، مع قفزات كبيرة في اسعار المحروقات، وتفاقم في العجز التجاري. على المستوى الاجتماعي، حيث يعيش اكثر من 70% من السكان تحت خط الفقر، قد يؤدي استمرار الضغوط الى اضطرابات داخلية، وتسارع في وتيرة الهجرة.

في المحصلة، لا تقف الحرب عند حدود الجغرافيا، بل تمتد لتضرب اقتصادات بعيدة عنها، ولبنان في مقدمها. ففي ظل اقتصاد هش الى هذا الحد، تتحول كل صدمة خارجية الى ازمة داخلية مضاعفة. وبين ارتفاع الاسعار، تآكل العملة، وغياب الافق، يبقى السؤال: الى متى يستطيع هذا البلد الصمود في وجه عاصفة تتجاوز قدرته على الاحتمال؟

عصام شلهوب

إقتصاد

■ كيف تؤثر التطورات الاقليمية، خاصة بين ايران ودول الخليج على لبنان؟
□ الهجمات الايرانية على اهداف في دول الخليج ادت الى حالة من القلق الشديد في الاسواق، سواء لدى المستثمرين او القوى العاملة. فالمستثمرون، بطبيعتهم، يتجهون لسحب رؤوس اموالهم بمجرد ظهور مخاطر معينة، على الرغم من ان الحكومات تحاول الحفاظ على استقرار القوى العاملة في القطاعات الاستراتيجية لديها. ومع ذلك، قد نكون امام خطر اجراءات جماعية او تقليص كبير للقوى العاملة الاجنبية. بالنسبة للبنان، الخطر الاكبر هو تراجع تحويلات المغتربين.

■ ما اهمية هذه التحويلات؟
□ منذ عام 2019، بنى لبنان نموذجا للعلاقة مع المغتربين، وخصوصا المقيمين في دول الخليج، حيث أصبح جزء من هذه التحويلات يشكل دعما دوريا للعائلات في لبنان، حتى صار يعتبر جزءا من ميزانية الاسرة اللبنانية. يتركز عمل اللبنانيين في الخارج غالبا في قطاع الخدمات والمهن التخصصية، وهذه الفئات هي الاكثر عرضة لتداعيات الحرب في دول الخليج. وعليه، يجب ان ننتبه الى ان هذه الاحداث ستنعكس على لبنان مباشرة، من خلال انخفاض التحويلات المالية. اذا اضفنا الى ذلك احتمال توقف تدفق الاموال من المغتربين الى لبنان، فان الوضع يزداد تعقيدا. فالبلاد تعاني بالفعل من بطالة متفشية وبنى تحتية منهارة، كما ان خدمات الكهرباء والانترنت في حالة سيئة للغاية. هذا لا يؤدي فقط الى فقدان الوسادة المالية التي كان يعتمد عليها الاقتصاد اللبناني، بل يزيد ايضا حجم السكان الذين يحتاجون الى خدمات غير متوافرة، مما يؤدي في النهاية الى ارتفاع الاسعار وتراجع جودة الخدمات المقدمة.

■ ما هي التداعيات المباشرة لتوقف الموسم السياحي على الاقتصاد اللبناني؟
□ بالنسبة الى قطاع السياحة، كانت القرى والبلدات والمدن اللبنانية تستعد لإقامة مهرجانات كبرى خلال فصل الصيف، على امل تحقيق انتعاش ملحوظ في الحركة السياحية. الا ان الوضع تغير اليوم بشكل جذري، فبدل ان يكون لبنان وجهة جاذبة للسياح من مختلف انحاء العالم، اصبحت هذه الانشطة مجمدة بالكامل. وبدل استقبال الفنانين والزوار، تحولت الساحات العامة واماكن النشاطات الى مراكز لاستيعاب النازحين الفارين من القصف. كما ان المواقع السياحية التي كانت تستقطب الزوار على مدار العام، مثل مغارة جعيتا، تأثرت بدورها بهذه الظروف، مما ينعكس سلبا على ايرادات السياحة وعلى مساهمة هذا القطاع في الناتج الوطني.

■ قبل الحرب، كانت هناك ضغوط لاجراء إصلاحات، هل ما زالت قائمة؟
□ قبل اندلاع الحرب، كان كل من صندوق النقد والبنك الدولي يمارسان ضغوطا على النخبة السياسية في لبنان لتنفيذ اصلاحات جذرية. وكان من أبرز هذه الاصلاحات اقرار قانون يهدف الى استقرار الوضع المالي واستعادة اموال المودعين، الا ان هذا القانون لم يقر بصيغته النهائية، وطلبت عليه تعديلات. ويهدف هذا الاجراء الى اعادة هيكلة القطاع المصرفي، وضمان تمكين المودعين من استرداد جزء من اموالهم، وان بشكل تدريجي. من بين الشروط الاساسية التي طرحها صندوق النقد الدولي، انهاء تعدد اسعار الصرف تمهيدا لتحرير سعر العملة بدل الابقاء على سعر ثابت، لما لذلك من آثار تضخمية وتشوهات في السوق. كما شدد على ضرورة اصلاح قطاع الكهرباء بشكل جذري، واجراء تدقيق شامل في المؤسسات العامة. كذلك، شملت المطالب اعادة هيكلة الدين العام بطريقة تضمن استدامته، وتفادي تكرار الازمة التي ادت الى التوقف عن سداد سندات الاوروبوند في عام 2020. اضافة الى ذلك، برزت ضرورة تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، من خلال تحديث القوانين، ضمان حق الوصول الى المعلومات، تحسين آليات المحاسبة والتعيينات، وهي جميعها مطالب اساسية للمجتمع الدولي. كل هذه المعطيات اصبحت اليوم غير ذات جدوى، اذ ان الاولوية الراهنة لم تعد مالية بحتة، بل انسانية في الدرجة الاولى. لقد انتقلنا من مرحلة الى اخرى مختلفة تماما، حيث بات لبنان في حاجة الى خطة جديدة للتعافي الاقتصادي، في ظل واقع مغاير كليا. فأي خطة سابقة لم تعد صالحة، نظرا الى وجود مستوى جديد من الدمار، وحجم أكبر من المسؤوليات الملقاة على عاتق الدولة، الى جانب تراجع الايرادات بشكل حاد. لذلك، لا بد من اخذ هذه المتغيرات في الاعتبار، اذ قد تصبح كل المقاربات السابقة غير قابلة للتطبيق. وعليه، فان انتهاء الحرب، عند حدوثه، يجب ان يشكل فرصة لإعادة التفكير بشكل شامل في النموذج الاقتصادي والمالي الذي كان قائما، والعمل على صياغة رؤية جديدة أكثر استدامة وقدرة على مواجهة الازمات.

■ كيف يمكن توصيف حالة "التفكك غير المنظم" التي يعيشها لبنان؟
□ يمر لبنان اليوم بمرحلة تفكك غير منظم، لا يشبه نماذج التفكك التقليدية التي عرفها العالم، والتي غالبا ما كانت تقوم على تقسيم مركزي واضح المعالم. ما نشهده حاليا لا يمكن اعتباره تفككا منظما او انتقالا مدروسا للسلطة، بل هو أقرب الى انهيار تدريجي في بنية الدولة، حيث تتآكل المؤسسات من الداخل من دون وجود بدائل جاهزة أو اطر انتقالية واضحة. هذا الواقع يرجح ان يتفاقم على المدى القريب، لا سيما في ظل الانهيار المتسارع في مختلف القطاعات، وغياب الادوات الفاعلة لإدارة الازمات. فالدولة، سواء في ادارة الامن او في رسم السياسات النقدية والمالية، تبدو عاجزة عن استيعاب حجم الصدمات الخارجية والداخلية، خصوصا في ظل الضغوط المتزايدة التي يشهدها هذا الشهر.

كلفة معيشية متصاعدة وفوضى خدماتية

■ كيف أثر تحول المنطقة الى ساحة صراع مفتوحة على فرص استقرار لبنان؟
□ تحولت المنطقة بأسرها الى ساحة مفتوحة لتصفية حسابات كبرى، مما جعل لبنان جزءا من هذا الاشتباك الاقليمي، الامر الذي يعرقل اي امكان لتحقيق استقرار فعلي او حتى مؤقت. فالتداخل بين العوامل الداخلية والخارجية يفاقم من هشاشة الوضع ويجعل مسارات الحل أكثر تعقيدا.

■ ما هي نقاط الضعف الاساسية في النموذج الاقتصادي اللبناني القائم على التحويلات والتدفقات الخارجية؟
□ ان النموذج الذي اعتمده لبنان، والقائم على تدفقات التحويلات، مرة على قطاع الطاقة ومرة على الاستيراد، بلغ اليوم مرحلة بات يفرض على البلاد نوعا من الاختناق الاقتصادي. فقد أصبح الاقتصاد اللبناني شديد الارتهان للتدفقات المالية الخارجية، بحيث ان اي تراجع في أحد هذه المصادر ينعكس مباشرة على الاستقرار العام، فكيف اذا تعرضت هذه المصادر مجتمعة للاهتزاز في آن واحد.

■ هل يمكن للبنان الانتقال نحو نموذج أكثر اعتمادا على موارده الداخلية، وما التحديات امام ذلك؟
□ هذا الواقع يفرض، بعد انتهاء الحرب، اعادة النظر جذريا في بنية النظام الاقتصادي، بحيث يصبح أكثر اعتمادا على الموارد الداخلية، واقدر على تحقيق قدر من الاكتفاء الذاتي، بما يخفف من هشاشته امام الصدمات الخارجية. كان لدى لبنان فرصة للاستفادة من الزخم الدولي، الا ان حجم هذا الزخم اليوم لم يعد واضحا، سواء على المستوى الدولي او حتى على الصعيد المحلي، في ما يتعلق باستعادة السيادة الكاملة وتطبيق الاصلاحات المطلوبة.

■ ما السيناريو الاكثر ترجيحا؟
□ في ظل هذه الظروف، قد نكون امام خطر الانزلاق الى فوضى شاملة، تتجاوز في خطورتها هذه المرة ما شهده لبنان خلال سنوات الحرب الاهلية. صحيح ان التضامن الاجتماعي الذي برز في البلاد يشكل بصيص أمل، غير ان هذا الامل يبقى غير كاف في حال تقلصت الموارد، وبدأت فئات المجتمع تتنافس على ما هو محدود منها. ويزداد هذا الواقع تعقيدا مع استمرار آلة التدمير الاسرائيلية، التي تسهم في تقليص الموارد أكثر فاكثر مع مرور الوقت، مما يفاقم من حدة الازمة ويزيد من صعوبة احتوائها.

■ ما المطلوب لتفادي الأسوأ؟
□ وقف الحرب اولا، ثم إطلاق مسار اعادة بناء شامل، اقتصادي ومؤسساتي. من دون ذلك، سيبقى لبنان عالقا في حلقة من الازمات المتكررة.

ع. ش